ولي العهد رئيس الوزراء يؤكد متانة العلاقات التي تجمع البحرين والمملكة المتحدة

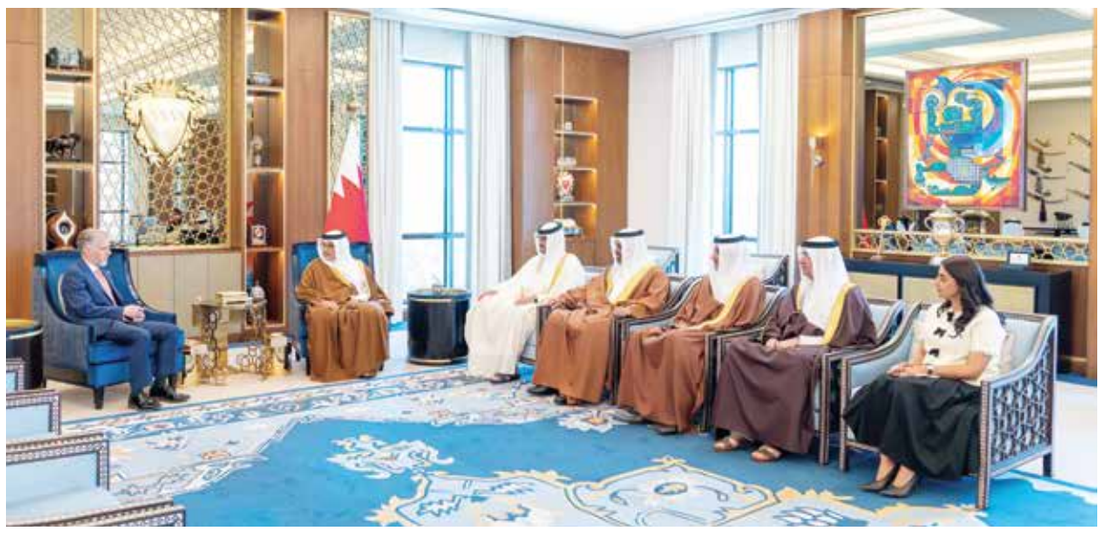

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بقصر القضيبية أمس، بحضور سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء، والشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، أليستر لونج سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين، وذلك بمناسبة انتهاء فترة عمله كسفيرٍ لبلاده لدى المملكة.

وخلال اللقاء أكد صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ما تشهده العلاقات التاريخية الوطيدة التي تربط بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة الصديقة من نماء وازدهار متواصل في كل المجالات، بفضل الشراكات الاستراتيجية والاتفاقيات المشتركة التي تجمع البلدين الصديقين، مستقبلية على الصُعد كافة بما يسهم في تحقيق التطلعات المشتركة، مشيدًا سموه بجهود السفير في تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين على مختلف الأصعدة، متمنيًا له التوفيق والسداد في مهامه المقبلة.

كما أكد سموه متانة العلاقات التي تجمع مملكة البحرين والمملكة المتحدة الصديقة، التي كان لها دور بارز في جهود التصدي للاعتداءات الإيرانية الآثمة، مشيرًا سموه إلى الدور المهم الذي تضطلع به المملكة المتحدة إلى جانب الدول الشقيقة والصديقة في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم.

كما جرى خلال اللقاء استعراض آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما حضر اللقاء حمد بن فيصل المالكي وزير شؤون مجلس الوزراء، وعدد من كبار المسؤولين.

وزارية البنية التحتية: بدء الأعمال التنفيذية للمرحلة الأولى من مشروع تطوير شارع الشيخ جابر خلال الربع الأخير من العام الحالي

ترأس الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء الاجتماع (311) للجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية.

وفي مستهل الاجتماع أعربت اللجنة عن خالص دعائها إلى المولى عز وجل أن يحفظ مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار والرخاء.

وفي هذا الصدد أدانت اللجنة الاعتداءات الإيرانية الآثمة على أراضي مملكة البحرين، مؤكدة أن استمرار هذه الاعتداءات التي تستهدف الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية، وتهدد أمن المواطنين والمقيمين، يمثل انتهاكاً صارخاً للسيادة، ونكثاً للتعهدات، ومخالفة صريحة للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن رقم (2817) لسنة 2026.

الاطلاع على مقترح لتعزيز البنية التحتية لمشاريع الإنتاج الحيواني في البحرين

ووجهت اللجنة شكرها لقوة دفاع البحرين، والحرس الوطني، ووزارة الداخلية، والأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية كافة، مقدرة الجهود التي يبذلها منتسبوها في حماية سيادة المملكة وأمنها بكل كفاءة واقتدار.

وفي إطار متابعتها مشروع تطوير مدينة المحرق نوهت اللجنة بإنجاز وزارة شؤون البلديات والزراعة، بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، ما قدره 247 عملية استملاك ضمن المرحلة الأولى من المشروع.

وهنأت اللجنة وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان بمناسبة استكمال أول معاملة تمويل للسكن الاجتماعي لشراء وحدة سكنية بيعت على الخريطة ضمن برنامج تطوير الأراضي الحكومية، وإنجاز هذه المعاملة خلال فترة قياسية.

وأكدت اللجنة أهمية مشروع مدينة الملك عبدالله الطبية، معربة عن التطلع إلى الافتتاح المرتقب لهذا الصرح الطبي والتعليمي الرائد بحلول العام المقبل، وذلك في معرض التنويه بتوقيع عقود استكمال المشروع بين الصندوق السعودي للتنمية وجامعة الخليج العربي.

من جانب آخر، رحبت اللجنة بتطوير جهاز المساحة والتسجيل العقاري والمجلس الأعلى للبيئة حزمة من الخدمات الحكومية الرقمية المتطورة، وذلك في إطار ما توليه الحكومة من جهود مستمرة وخطى حثيثة نحو التحول الرقمي الشامل في خدماتها كافة، بغية تسهيل الإجراءات وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين بكل يسر وكفاءة.

عقب ذلك بحثت اللجنة الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، حيث اطلعت على البرنامج الزمني لمشروع تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح، بما في ذلك مستجدات مناقصة المرحلة الأولى منه، التي من المقرر أن تبدأ الأعمال التنفيذية لهذه المرحلة خلال الربع الأخير من العام الجاري، ليتم على أثرها توسعة الشارع الممتد من تقاطع النويدرات إلى قناة المعامير بطول كيلومترين، وتطوير شبكة تصريف مياه الأمطار.

وخلال الاجتماع قدمت وزارة الأشغال عرضاً تفصيلياً حول أبعاد هذا المشروع المكون من مرحلتين، حيث سيسهم بعد الانتهاء منه كلياً في تقليص زمن الرحلة بنسبة 80%، وتحسين انسيابية الحركة المرورية بنسبة 183%. ويشتمل نطاق العمل فيه على توسعة الشارع إلى أربعة مسارات في كل اتجاه بطول 11 كيلومتراً، وإنشاء جسرين علويين، الأول عند تقاطع خزانات الوقود للقادمين من المعامير باتجاه المنامة، والثاني عند تقاطع شارع الشيخ سلمان بن أحمد الفاتح للقادمين من سترة باتجاه المنامة، علاوة على إنشاء جسرين للدوران العكسي أحدهما بين تقاطع خزانات الوقود وتقاطع سترة، والآخر عند تقاطع النبيه صالح. كما سيوفر المشروع 990 موقفاً للسيارات على امتداد الشارع من تقاطع النويدرات إلى تقاطع النبيه صالح في كلا الاتجاهين.

وعلى صعيد متصل تابعت اللجنة مستجدات توفير شوارع خدمة موازية للشوارع الرئيسية بهدف تحسين منافذ الدخول إلى المناطق، وتعزيز الطاقة الاستيعابية للتقاطعات، ورفع انسيابية الحركة، وتحسين مستوى الخدمة على شبكة الطرق المحيطة، إلى جانب رفع مستوى السلامة المرورية.

واستعرضت اللجنة مقترحاً لرفع كفاءة واستدامة قطاع الصرف الصحي وتطوير بنيته التحتية، ومقترحاً آخر يستهدف تعزيز البنية التحتية لمشاريع الإنتاج الحيواني في مملكة البحرين.

البحرين تقدم استعراضها الوطني الطوعي الثالث حول التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

قدمت نور بنت علي الخليف وزيرة التنمية المستدامة الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية الاستعراض الوطني الطوعي الثالث لمملكة البحرين حول التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد بمقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، إذ تعد مملكة البحرين واحدة من بين 36 دولة قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية خلال دورة المنتدى لهذا العام.

وأكدت خلال تقديم الاستعراض أن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء تواصل مساعيها نحو تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يسهم في تعزيز جودة الحياة، ودعم النمو الاقتصادي، وصون الموارد الطبيعية والإرث الحضاري للأجيال القادمة، مشيرةً إلى أن مملكة البحرين واصلت، منذ تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الثاني في عام 2023، تنفيذ نهج مؤسسي ومنهجي لمتابعة التقدم المحرز، من خلال المراجعة المستمرة للمؤشرات الوطنية وبناء القدرات الوطنية في احتساب، وسد فجوات البيانات، وتعزيز الشراكة مع الجهات المعنية، بما أسهم في تطوير منظومة المتابعة والتقييم، وتعزيز جودة البيانات، ودعم صناعة القرار القائم على الأدلة، وترسيخ نهج التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

كما استعرضت أبرز المنجزات والمبادرات الوطنية التي تضمنها الاستعراض الوطني الطوعي الثالث، التي تعكس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال أربعة محاور رئيسية تتمثل في تمكين رأس المال البشري، والتمسك بالتراث والثقافة والهوية الوطنية، وتأمين المستقبل، والاستدامة الاقتصادية.

وفيما يتعلق بمحور «تمكين رأس المال البشري»، استعرضت أبرز جهود مملكة البحرين في الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تزويد الكفاءات الوطنية بمهارات المستقبل، وتمكين الشباب، ودعم تقدم المرأة وريادتها، بما يعزز مشاركتهم الفاعلة في مسيرة التنمية الوطنية، إضافة إلى التطوير المستمر في المنظومة الصحية عبر تبني أفضل الممارسات العالمية وأحدث التقنيات العلاجية، وخاصة في مجالات الطب الدقيق، إلى جانب مواصلة تطوير المنظومة التعليمية بما يواكب المتغيرات العالمية، من خلال جملة من الجهود المتواصلة، منها تطوير المناهج الدراسية وتبني البرامج الأكاديمية الدولية.

كما تناولت محور «التمسك بالتراث والثقافة والهوية الوطنية»، مؤكدةً حرص مملكة البحرين على مواصلة تنفيذ المبادرات الهادفة إلى ترسيخ قيم التراث والثقافة والهوية الوطنية، عبر عدد من المبادرات، من أبرزها برامج تعزيز الانتماء الوطني، وصون الإرث التاريخي من خلال مشاريع مواصلة إحياء المدن والمناطق التاريخية، والحفاظ على استدامة الحرف التقليدية، إلى جانب ترسيخ مكانة المملكة وهويتها كنموذج رائد للتسامح والتعايش.

وفي محور «تأمين المستقبل» سلطت الضوء على النهج الاستباقي الذي تتبناه مملكة البحرين في استشراف المستقبل، من خلال البدء في التحضير لإعداد رؤية البحرين 2050، وتنفيذ منظومة متكاملة من الخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية، والدفع بالعمل المناخي إلى الأمام، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، والاستثمار في التقنيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وعلوم الفضاء، بما يرسخ من تنافسية المملكة، ويعزز قدرتها على مواكبة المتغيرات العالمية، ويدعم تطلعاتها المستقبلية.

كما سلطت الضوء على أبرز الإنجازات المتحققة ضمن محور «الاستدامة الاقتصادية»، مؤكدةً مواصلة المملكة ترسيخ مسار التنوع الاقتصادي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أسهم في رفع مساهمة الأنشطة غير النفطية لتصل إلى 85% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وذلك من خلال الاستثمار في تطوير القطاعات ذات الأولوية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، بما يدعم تحقيق النمو المستدام.

وفي ختام كلمتها أكدت أن الشراكات الفاعلة والتعاون الدولي يشكلان ركيزة أساسية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشددةً على التزام مملكة البحرين بمواصلة دعم العمل متعدد الأطراف وتعزيز التعاون الدولي بما يسهم في ترسيخ السلام والاستقرار ودفع جهود التنمية المستدامة، وصولاً إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.